

ثانيا: تطبيقات الحد من التجريم في التشريع الجزائري. يشكل رفع التجريم عن فعل التسيير أهم التطبيقات التشريعية في الجزائر والمتعلقة أساسا بالقانون الجزائري لأعمال، المسيرين جزائيا عن هذه الأخطاء ش كل عائقا أساسيا في طريقهم حين تسيير وقد تعالت الأصوات المطالبة برفع التجريم عن المخالفات التي يرتكبها هؤلاء وكانت الاستجابة من خلال اجتماع مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 03 11 المسيرين، 13 والمادتين 26 و29 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته. "وذلك بغرض زرع المزيد من الثقة في نفوس الإطارات والمسيرين العموميين للنهوض بمهامهم في كنف الطمأنينة، القصاص ما تثبته العدالة من جريمة أو جنحة من جرائم وجنح الفساد والمساس وأيضا "إلسهام في حماية المسيرين من الضغوط التي كانوا يتعرضون لها للعمل بحرية ويطلق روح المبادرة لديهم، العمومية الاقتصادية وعلى المؤسسات ذات الرأسمال المختلط، الجاني بالحالة إلى المادة 2 من ق. 119 مكرر كانت تحيل قبل التعديل إلى المادة 119 ق